



الذكاء الاصطناعي: أي تأثير على القضاء الإداري؟
Artificiel Intelligence : What Impact on Administrative Justice ?

هوشات فوزية¹

fouzia.houchat@umc.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/30 تاريخ القبول: 2024/11/21 تاريخ النشر: 2024/12/20

Received:30 /09/2024 Accepted: 21/11/2024 published: 20/12/2024

ملخص المقال:

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء من أجل حل نزاعات القضاء الإداري يدخل في إطار ما يعرف بالتقاضي الإداري الذكي، الذي يختلف اختلافا كبيرا عن التقاضي الإلكتروني، هذا الأخير جاء من أجل عصنة العدالة، لا سيما في الجانب الإجرائي، بينما التقاضي الذكي في مجال القضاء الإداري، فانه يعتمد على برجة البيانات من خلال الخوارزميات لاتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحكام القضائية، وهذا ما يطلق عليه بالعدالة التنبؤية، هذه الأخيرة تهدف إلى توقع نتيجة النزاع من خلال تحليل البيانات المتوفرة على أساس الأحكام المقدمة مسبقا، وبالتالي يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا أساسيا في توجيه الاجتهاد القضائي وحتى في تطويره. ورغم ذلك يبقى القاضي الإداري متميزا وفريدا عند وضع الحلول وإصداره للأحكام القضائية، حيث لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضاهيه في عمله لأسباب عديدة.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التقاضي الذكي، العدالة التنبؤية، الاجتهاد القضائي.

Abstract:

The utilization of artificial intelligence within the judicial domain to resolve administrative disputes aligns with the concept of 'smart administrative litigation,' a paradigm significantly distinct from electronic litigation. While the latter was conceived to modernize the justice system, particularly in procedural aspects, smart litigation in the administrative judiciary hinges on algorithmic data programming for decision-making and judicial outcome prediction. This is commonly referred to as 'predictive justice,' aiming to forecast the outcome of a dispute by analyzing data from prior judgments. Consequently, it can be asserted that artificial intelligence plays a pivotal role in guiding and even evolving judicial interpretation.

Keywords: Artificial Intelligence; Smart Litigation; Predictive Justice; Judicial Discretion.

(1) جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر) ..

1. مقدمة:

لقد شهد العالم تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد طالت هذه التطورات الذكاء الاصطناعي باعتباره فرع أساسي لهذا النوع من العلوم، وفي الآونة الأخيرة يعمل العلماء على تطوير الذكاء الاصطناعي، كي تكون هذه التقنيات قريبة من الذكاء البشري، ومن ثم يمكن للذكاء الاصطناعي ان يفكر بنفس الطريقة التي يفكر بها العقل البشري، وليس على أساس برمجة سابقة، تتكون من مجموعة من المعلومات والبيانات يتصرف على أساسها البرنامج، فيظهر وكأنه آلة جامدة تنفذ بعض الأوامر أو التعليمات.

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد أكثر التقنيات المتطورة في العصر الحديث، ولقد تم تعريفه على أنه وعي ذاتي بالكامل، ويتجاوز ذكاء البشر، على اعتبار أن لديه القدرة على تحسين نفسه واتخاذ القرارات بذكاء، قد يفوق مستوى الإنسان وبعيدا عن محاكاة السلوك البشري أو تحديده ببساطة.

تم تعريفه أيضا على انه العلم الذي ينصب على صنع الات ذكية تتصرف كما هو متوقع من الانسان ان يتصرف. وفقا للتعريفات السابقة نستنتج ان نظام الذكاء الاصطناعي ليست تقنية واحدة، بل هو مجموعة من التقنيات التي يمكن دمجها لأداء أنواع مختلفة من المهام، ونظريا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون قادرا على أداء أي مهمة فكرية بنجاح، على اعتبار أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتمكن من التعلم من الخبرة وتحديد الأنماط والتنبؤ بها.

خلال السنوات الأخيرة عرفت تقنيات الذكاء الاصطناعي قفزة نوعية، وتعد تقنية التعلم العميق أبرز مظاهره، فهي تركز على تطوير شبكات عصبية صناعية، تحاكي في طريقة أعمالها أسلوب الدماغ البشري، أي أنها قادرة على التجريب والتعلم وتطوير نفسها ذاتيا دون تدخل الإنسان.

لقد تم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتطوير أغلب المجالات بدون استثناء، ومن بين هذه المجالات نجد مجال العدالة أو القضاء، حيث استعانت هيئات القضاء من هذا التطور لتسهيل العمل بالنسبة للمتقاضين وكذلك للقضاة. في ظل كل هذه التحولات أصبح من الضروري تطوير معظم القوانين والتشريعات، حتى تواكب التطورات الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتسمح باختيار برامج تكون قادرة على محاكاة التصرفات الذكية للإنسان، لاسيما في مجال التقاضي، من خلال وضع خوارزميات الذكاء الاصطناعي، تتولى مهام كانت من قبل مخصصة فقط للعقل البشري، تتمثل بالأساس في اصدار القرارات القضائية مثله مثل القاضي.

وقبل ذلك تبنى القضاء تأسيس نظم في التقاضي الإلكتروني تهدف الى تحقيق العدالة وتبسيط إجراءاتها، هذا النظام يختلف كل الاختلاف عن التقاضي الذكي، الذي يشارك بصفة كبيرة في إعداد منظومة ذكية ومتكاملة.

لقد اعتبر نظام الذكاء الاصطناعي كقيمة مضافة للعدالة، ومع ذلك هناك العديد من التحديات التي قد تواجه القضاء سواء على المستوى التشريعي، أو ما يتعلق بتطوير الاجتهاد القضائي، لاسيما وأن الدراسة تتمحور حول تأثير الذكاء الاصطناعي على القضاء الإداري، ولهذا فإن الإشكالية ستكون كما يلي: كيف يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على القضاء الإداري من حيث نوعية الأحكام الصادرة عنه، وكذلك من حيث مساهمته في تطوير الاجتهاد القضائي؟

- كما ان هناك بعض التساؤلات الفرعية التي يجب الإجابة عنها وتتمثل في:
- ما هو الفرق بين التقاضي الإداري الذكي والتقاضي الإداري الإلكتروني؟
 - ما هي الأسس التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي لتطوير القضاء الإداري؟
 - كيف يمكن أن تساهم العدالة التنبؤية في تطوير القضاء الإداري والاجتهاد القضائي؟
 - هل يمكن أن يحاكي الذكاء الاصطناعي الذكاء البشري عند حله للنزاعات في المجال الإداري؟
- للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، قمنا باتباع الخطة التالية:
- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القضاء الإداري.
 - الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير الاجتهاد القضائي في مجال القضاء الاداري.
 - وكان المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

2. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القضاء الإداري

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورا أساسيا في حل النزاع، عن طريق استعمال خوارزميات تستخدم برامج حاسوبية تجعلها تشبه الى حد كبير القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، أهمها القدرة على التعلم والاستنتاج، ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة (بتشيم، 2023، صفحة 38) .

ولأن الذكاء الاصطناعي قد مس كل المجالات بدون استثناء، فإنه قد طبق كذلك في مجال العدالة من خلال استخدامه كوسيلة للتقاضي، طبقا لإجراءات قانونية محددة، تختلف نوعا ما في مجال القضاء العادي عن القضاء الإداري، إلا أن دراستنا ستركز على القضاء الإداري، ولفهم أكثر هذا الدور سنقوم بدراسة التقاضي الإداري الذكي كوسيلة فعالة في مجال القضاء الإداري، بعد ذلك نتناول الذكاء الاصطناعي كتقنية جديدة لتطوير العدالة التنبؤية، على اعتبار أنها تساعد على تنبؤ وتوقع حلول للنزاعات المطروحة.

1.2 التقاضي الإداري الذكي كوسيلة فعالة في مجال القضاء الإداري:

يلعب التقاضي الذكي لا سيما في مجال القضاء الإداري دورا أساسيا، على اعتبار أن هذا النوع من التقاضي يركز بصفة أساسية على رقابة أعمال الإدارة، لا سيما القرارات الإدارية الصادرة عن الإدارة ، والذي الكثير منها أصبح يتخذ بواسطة الذكاء الاصطناعي عن طريق الخوارزميات، غير أن التقاضي الإداري الذكي كوسيلة حديثة يستعملها القضاء، هو يختلف كل الاختلاف عن التقاضي الإلكتروني ، وهذا ما سوف نتطرق له مع محاولة التركيز على القضاء الإداري، ومع ذلك هناك مقومات وأسس لاستخدام الذكاء الاصطناعي يعتمد عليها التقاضي، يجب أن تتوفر وهو ما سنقوم بدراسته.

1.1.2 التقاضي الإداري الذكي الية تختلف عن التقاضي الإداري الإلكتروني:

يختلف مفهوم التقاضي الذكي اختلافا كبيرا عن مفهوم التقاضي الإلكتروني، لأن هذا الأخير يستلزم تدخل العنصر البشري من أجل إدخال بيانات الدعوى الإدارية وتسجيلها، بالإضافة إلى مختلف الإجراءات القضائية الضرورية، أما التقاضي الذكي فيستلزم تطوير شبكات الكترونية تعادل عمل الدماغ البشري، أي أن عملية اتخاذ القرار سيكون من غير تدخل الإنسان، ولكن هذا لا يعني الاستغناء عن العنصر البشري (عبد العزيز، 2023، صفحة 22).

إن التقاضي الإداري الإلكتروني هو نظام استلهم من تطبيق الإدارة الإلكترونية، والذي يسمح من التحول من تقديم الخدمة بالطريقة التقليدية إلى الطريقة الحديثة الإلكترونية (حميزي و دحموش، 2023، صفحة 245).

فالتقاضي الإداري الإلكتروني هو عبارة عن نظام معلوماتي قضائي في المجال الإداري، يسمح للمتقاضين من رفع الدعوى عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث يتعين على المدعي تقديم عريضته عبر موقع إلكتروني، ليقوم كاتب ضبط المحكمة الإدارية بتسجيلها وتبليغها للخصوم عن طريق البريد الإلكتروني، وتتم هذه الدعوى بإجراءات التقاضي الإلكتروني إلى غاية النطق بالحكم (ممدوح ابراهيم، 2007، صفحة 13).

فعلى سبيل المثال في الجزائر نجد أن هيئات القضاء الإداري المتمثلة أساسا في المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية للاستئناف، ومجلس الدولة، بدأت تستعين كلها بالوسائل التكنولوجية، المستعملة في إجراءات الفصل في الدعوى الإدارية المرفوعة إلكترونيا. يتميز التقاضي الإداري الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التقاضي الإداري التقليدي وهي كالتالي: استخدام الوثائق الإلكترونية بدل الوثائق الورقية.

التقاضي الإداري الافتراضي يوفر الكثير من الوقت والجهد بالنسبة للمتقاضين أو بالنسبة للقضاة.

استخدام الوسائل الإلكترونية لتسديد المصاريف القضائية.

استخدام الإثبات الإلكتروني بدلا من الإثبات التقليدي من بينها الكتابة الإلكترونية، البريد الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني.

استخدام الوسائط الإلكترونية بدل الحضور الشخصي.

لقد سمح قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22-13 باستخدام التقاضي الإداري الإلكتروني على مستوى الهيئات القضائية الإدارية، وقد تجسد هذا الإجراء من أجل عصنة العدالة والقضاء، الذي جاء مسائرا لمضمون القانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة، وقد فرضت هذه التقنية نفسها خاصة بعد انتشار وباء كورونا، ما دفع المشرع الجزائري إلى استحداث إجراءات جديدة تتماشى والظروف السائدة، من بينها تفعيل تقنية المحادثات المرئية عن بعد.

ان وضع المشرع للعديد من الخدمات القضائية عن بعد، أغلبها يتعلق بإجراءات الفصل في الدعوى لإصدار الأحكام القضائية، والتي تجسد التقاضي الإداري الإلكتروني، على اعتبار انه يساعد على تحقيق السرعة والموضوعية للمتقاضين، حيث يؤدي تفعيله إلى إعفائهم من الحضور للمحاكم الإدارية.

نلاحظ بالتالي أن التقاضي الإلكتروني يختلف كثيرا عن التقاضي الذكي، حيث يعتبر النظام الأخير مساعدا للقاضي في جميع الدعوى والمنازعات المعروضة عليه، من أجل تمكينه من أداء عمله بشكل أفضل لاسيما عند حل الدعوى.

إن التقاضي الذكي عبارة عن برجة للبيانات من خلال خوارزميات معينة، لاتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحكام القضائية، حيث يكون للذكاء الاصطناعي القدرة على وضع الحلول للمشكلات.

يمكن كذلك للذكاء الاصطناعي، أن يقدم الاستشارة القانونية للمتقاضين، كما يقوم بتلخيص مستندات الدعاوى وتقديمها للقضاة، وتوفير السوابق القضائية والمعلومات القانونية التي يحتاجها القاضي الإداري، عند الفصل في المنازعات الإدارية المعروضة على هيئات القضاء الإداري.

إن قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22 - 13، قد أعطى الأولوية للتقاضي الإلكتروني، وبالمقابل نلاحظ أن التقاضي الذكي مازال لم يتطور بعد، وهي الحالة السائدة في أغلب الدول، ولكن هذا لا يمنع من أن بعض الدول المتقدمة قد قطعت شوطا لا يستهان به.

2.1.2 مقومات وأسس استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري:

من أجل نجاح أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل هيئات القضاء، لا بد من توفير كل المقومات الضرورية، والتي تتحدد أساسا في:

- إلزامية وضع قوانين تتكيف مع الواقع: يستوجب تطوير المنظومة القضائية الإدارية المؤهلة لتجسيد التقاضي الذكي، وضع التشريعات اللازمة التي تسمح بتجسيد القضاء الذكي على أرض الواقع، المتمثلة أساسا في إرساء الهياكل القضائية القادرة على تقديم الخدمة في إطار من المسؤولية والشفافية، وفي هذا السياق قام المشرع بوضع القوانين المتعلقة بالقضاء الإداري، وقد أضاف تعديلات مست أغلب النصوص القانونية المتعلقة بالقضاء الإداري.

- تطوير البنية التحتية التقنية التي تساعد على تطوير التقاضي الإداري الذكي في شتى هيئات القضاء الإداري: في بادئ الأمر أحدثت الدولة منشآت ساعدت على إقامة بنية تحتية قادرة على استيعاب القضايا المعروضة على القضاء الإداري، والذي تم بصفة تدريجية، حيث انشأت مجلس الدولة، ثم المحاكم الإدارية، وأخيرا وفي سياق تكريس مبدأ التقاضي على درجتين انشأت ستة محاكم إدارية للاستئناف، بعد ذلك قامت بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 22-435 من أجل رفع عدد المحاكم الإدارية إلى 58 محكمة، وهذا في سبيل تقريب العدالة من المواطنين. كما زودت الدولة هذه المنشآت بالتكنولوجيا الحديثة التي تساعد على امتلاك البنية التحتية المتطورة.

- تدريب الموظفين والقضاة على التكنولوجيا الذكية: يستوجب التحكم في هذه التكنولوجيا إتقانها وتعلمها.

إن تطبيق الذكاء الاصطناعي لحل النزاعات القضائية يتطلب المرور بالعديد من المراحل، ومن دونها لا يمكن مطلقا القول بوجود قضاء يستند على الذكاء الاصطناعي وهي:

-التقييم المسبق لنوعية الدعاوى المعروضة.

- تصفية وفرز مواضيع الدعاوى.

-تقييم ومقارنة الخيارات المطروحة.

- ضرورة ان تستند عملية حل النزاع المعروض بواسطة الذكاء الاصطناعي على القانون من جهة، والسوابق القضائية من جهة أخرى.

2.2 الذكاء الاصطناعي تقنية جديدة لتطوير العدالة التنبؤية

في الآونة الأخيرة تضاعفت استخدامات الإنسان للذكاء الاصطناعي لاسيما في المجال القضائي، رغم التحذيرات العديدة من مساوئ استعماله (Benyekhlef & Jie, 2018, p. 799)، حيث حذرت العديد من الهيئات بشكل خاص من الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، وأكدت على أن أي استعمال للذكاء الاصطناعي له علاقة بالإنسان يجب أن يتوافق مع مبادئ المساواة، وإدارة البيانات والإشراف الإنساني وعدم التمييز واحترام صنع القرار البشري واحترام الخصوصية والشفافية (بتشيم، 2023، صفحة 54).

لقد أدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء إلى إنتاج عدالة افتراضية استشرافية تعرف بما يسمى في الوسط الفقهي بالعدالة التنبؤية أو التوقعية، تعمل هذه الأخيرة على معاونة المؤسسة القضائية لبلوغ عدالة قانونية أكثر فعالية، لتؤكد الترابط الموجود بين القانون والرياضيات (الخطيب، 2019، صفحة 13)، أي أن لها جانب إنساني وجانب رياضي إحصائي، وكلاهما يجتمعان في عنصر واحد هو التنبؤ، على اعتبار أن بلوغ هدف العدالة يتطلب استخدام مجموعة من المهارات والخبرات القانونية في تحليل وفهم النص القانوني (الخطيب، 2019، صفحة 13).

طبعا لفهم أكثر مجريات هذا المصطلح، الذي يعتبر في قيد التطور والتكوين، سنتطرق للعدالة التنبؤية كهدف جديد لتطوير القضاء الإداري، ثم نتناول علاقة الخوارزمية بالعدالة التنبؤية وأثرها على القضاء الإداري.

1.2.2 العدالة التنبؤية كهدف جديد لتطوير القضاء الإداري.

تظهر العدالة التنبؤية بواسطة ما يعرف بالتنبؤ القضائي، الذي يهدف إلى توقع نتيجة التقاضي وإصدار الأحكام بواسطة الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل البيانات المتوفرة، على أساس الأحكام المقدمة مسبقا، وفي هذه المرحلة تستطيع الخوارزمية التنبؤ بحل النزاع، وهذا ما قام به باحثون في الخوارزمية، الذين استعانوا ببرنامج قادر على إصدار أحكام من خلال الاعتماد على حقائق ووقائع الأطراف، وكذلك القواعد القانونية ذات الصلة، ومن هنا يمكن الجزم أن الخوارزمية قادرة على اتخاذ القرارات نفسها، التي يتخذها القضاة البشريون في ثماني قضايا من أصل عشرة (بتشيم، 2023، صفحة 65).

وبالتالي يوفر الذكاء الاصطناعي احتمال التنبؤ بنتائج معينة، كما يساعد على وضع الاستراتيجيات من خلال الاعتماد على حجج الأطراف والأحكام القانونية الصادرة.

إن المحاكم تقوم بوضع بيانات الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم بمختلف مستوياتها لمدة محددة من السنوات، لاستخدامها لاحقا في عملية التنبؤ بنتائج المنازعات المعروضة، وهي نتائج محتملة للنزاع، وكثيرا ما تقلل من متابعة الدعاوى التي لا أساس لها.

2.2.2 علاقة الخوارزمية بالعدالة التنبؤية وأثرها على القضاء الإداري

إن تطبيق الخوارزمية في عملية التقاضي التي تستند إلى تحليل عدد كبير من الأمثلة، والتي من المفترض أن تستخرج منها الآلة قواعد القرار تلقائيا، وهو ما يجعل استعمال الذكاء الاصطناعي يساعد على استخلاص قرارات المحكمة الإدارية وفقا للنصوص القانونية المتعلقة بالمنازعات الإدارية، وهذا من خلال محاكاة القرار الذي يتخذه الإنسان وفقا لخصائص معينة. وبالتالي

هذه الخوارزمية تهدف لإعادة إنتاج النتيجة البشرية من خلال تحليل البيانات المقدمة من الحالة المراد علاجها (بتشيم، 2023، صفحة 74).

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في إطار تجسيد عملية التقاضي الإداري الذكي بواسطة الخوارزميات، تكون لصالح العدالة على مستويات مختلفة، في الجزائر يمكن لمجلس الدولة أن يمارس هذا الدور، بعد تعديل القانون العضوي المتعلق بتنظيم مجلس الدولة، باعتباره هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، كما أنه يضمن توحيد الاجتهاد القضائي الإداري ويسهر على احترام القانون (الفاسي، 2023، صفحة 318)، وبهذا يكون المشرع قد عمل على رد الاعتبار لمجلس الدولة ومنحه اختصاصه الاصيل، وكل هذا يدخل في إطار تسهيل وتبسيط البحث عن النصوص القانونية أو السوابق القضائية لربح الوقت، لاسيما بالنسبة لرجال القانون وللمتقاضين.

يمكن كذلك أن تساعد الخوارزميات على توحيد عملية صنع القرار للقضاة، لاسيما فيما يتعلق بمبالغ التعويض خاصة في دعاوى القضاء الكامل والتعويض، ومع ذلك لا ننسى أن نوه بأن حكم القاضي بالتعويض بواسطة خوارزمية الذكاء الاصطناعي ليس ممكنا دائما في كل النزاعات، ولكن بالنسبة لمجال القضاء الإداري فهو من المجالات التي لها من الآثار الإيجابية على اعتبار أن القرارات الصادرة ستكون ذات جودة وأكثر شفافية، لأن الأمر يتعلق بالإدارة ونشاطاتها، على عكس بعض النزاعات حيث تكون حياة الناس على المحك، لاسيما في القضايا الجنائية، لأن تحقيق العدالة في هذا النوع من القضايا يتطلب الفصل فيها من طرف قاضي بشري (بتشيم، 2023، صفحة 77).

ومع ذلك فإذا كانت الخوارزمية تعمل تحت الإشراف البشري، بمرور الوقت سيعطي ذلك القاضي المزيد من الثقة في القرارات ذات الصلة بالخوارزمية.

رغم التطورات الحاصلة نتيجة استخدام التقاضي الذكي في المنازعات، إلا أن هذه التطورات تبدو غير كافية لجعل نظام العدالة أكثر فعالية، لأن اعتماد هذه التقنية على البيانات المفتوحة ليس سهلا وتنفيذه على أرض الواقع يتطلب الكثير من الجهد. كما أن هناك احتمال حدوث عواقب خطيرة من الخوارزمية نظرا للآثار السلبية التي يمكن أن تسببها الخوارزميات التي اتخذت قرارات خاطئة.

ولتفادي هذا الوضع يجب تقييد هذا الاستخدام في صنع القرار القضائي، لاسيما تلك التي تنطوي على مخاطر كبيرة من بينها التحيز، حيث أظهرت الدراسات أن استخدام الخوارزميات في تقييم المخاطر أدت في الولايات المتحدة إلى نتائج متحيزة (بتشيم، 2023، صفحة 88)، لهذا من الضروري مراجعة وتدقيق المعلومات باستمرار، بل وهناك من يؤكد على ضرورة وضع ميثاق قانوني يتطرق لتحديد أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، على غرار الميثاق الأوروبي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية لعام 2018، الذي حدد المعايير الخمسة الهامة لصحة استخدام هذه الخوارزميات في مجال العدالة، والتي تضمنت بدورها ثمانية مبادئ يجب على معالجي هذه الخوارزميات احترامها، وتتحدد أساسا في احترام الحقوق الأساسية، احترام مبدأ عدم التمييز، احترام مبدئي الجودة والأمان، واحترام مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة الفكرية، واحترام مبدأ الوصول والتدقيق الحر من قبل المستخدم (Charte éthique européenne).

d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systemes judiciaires et leur environnement adoptee par la CEPEJ, 2019)

نلاحظ بالتالي، ان العلاقة بين الخوارزمية والعدالة التنبؤية هي علاقة تكاملية، بحيث لا يمكن فصلهما، لان العدالة التنبؤية هي تحصيل حاصل لاستخدام الخوارزميات في المجال القضائي.

3. الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير الاجتهاد القضائي في مجال القضاء الإداري:

لقد ظهرت العدالة التنبؤية بفضل استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، وهي عبارة عن مزيج من القانون والذكاء الاصطناعي وتعمل بواسطة خوارزميات التحليل، وهي بالتالي تصدر الآلاف من الاجتهادات والقرارات القضائية عن مختلف المحاكم.

عادة ما نجد أن العدالة التنبؤية تقدم خدماتها في المجال القضائي من خلال خدمات "legaltech"، ويتعلق الأمر بشركات مختصة في المجال القانوني، تسمح بتقييم فرص الفوز بالقضية أو المبلغ المحتمل للتعويض، أو الحجج للدفاع عن المخاطر القانونية، أي أن هذه العملية تحدد الأدوات التحليلية، التي من شأنها أن تجعل من الممكن التنبؤ بالقرارات المستقبلية في النزاعات المتشابهة لتلك التي تم تحليلها (القبلي، 2023).

ومن هنا يمكن الجزم أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا أساسيا في توجيه الاجتهاد القضائي وحتى في تطويره، وهو ما سنقوم بدراسته، من خلال معالجة فكرة الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد القضائي، بعدها سنتناول آثار استخدام الذكاء الاصطناعي على الاجتهاد القضائي في المجال الإداري.

1.3 الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد القضائي:

لقد تم تعميم استعمال التكنولوجيا واعتماد الخوارزمية في مجال التقاضي، لا سيما من خلال تقنية العدالة التنبؤية، التي تستعمل في العديد من الدول خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. اذ أصبح بإمكان أدوات التحليل الكمي للاجتهادات القضائية أن تقارب بين النظم القانونية المختلفة، بسبب ميلها إلى تفسير جديد للقاعدة القانونية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل هذا التفسير يصبح ذا قوة معيارية، وبالتالي نصح أمام ما يسمى بالقانون متساوي القياس (Chahine, 2018, p. 288) وبما ان استعمال القاضي للاستدلال القضائي هو قبل كل شيء مسألة تفسير، يحاول من خلالها إصدار الأحكام من خلال حل النزاع المطروح عليه، فالذكاء الاصطناعي وباعتباره آلة فهو لا يأخذ في الاعتبار بالمنطق الذي يتبناه القاضي، والذي يقوم على مجموعة من الاعتبارات التقديرية، فرغم مقدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على التعلم الآلي، فإنها تبقى عاجزة عن التفسير (Aguzzi, 2020, p. 625) كما يفعل القاضي. ومع ذلك عندما يعتمد الذكاء الاصطناعي في حل المنازعات على الخوارزمية، فإنه يهدف إلى تقليد التفكير القضائي، وهذا الامر يؤدي الى تنظيم الاجتهاد القضائي بواسطة أنظمة تعتمد على التعلم الذاتي والبرمجيات.

من جهة أخرى يمكن حسب البعض تصنيف المشكلة القانونية على أنها مشكلات مفتوحة، فبقدر ما تقبل الحلول المستندة إلى الصيغة المعيارية المطبقة على النزاع، فإنه توجد إشكالات خارج نطاق القانون تتدخل في عملية استدلال القاضي، والمشكلة تتحدد في معرفة درجة هذا الانفتاح، والتي تسمح للأحكام والقرارات بالصدور وفق العدالة التنبؤية. إن هذه العدالة التنبؤية تتمحور حول حكم القانون المحتمل وفق منطوق الاجتهاد الأكثر ترجيحاً في المنازعة، وهذا يعني أن النزاع يحل طبقاً لحكم القانون المبني على الاجتهاد القضائي لا النص التشريعي، وهو الأمر الذي جعل الفقه الفرنسي يعتبر أن العدالة التنبؤية هي عدالة أنجلوسكسونية وليست لاتينية، لأن العدالة اللاتينية لا تعتمد على قراءة الأحكام السابقة واستنباط الحلول منها، وإنما تقوم على احترام وتطبيق التشريع فهي عدالة تنبؤية تحكم بروح النص لا القضاء (Garapon, 2017, p. 31)

ومع ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال التنبؤ بنتائج كل المنازعات، فعادة ما يتم التنبؤ فقط بحلول الدعاوى ذات الخصائص المشتركة، التي تطبق عليها معايير موحدة واجتهاد قضائي موحد. إن العدالة التنبؤية لا يمكن أن تجعل الاجتهاد القضائي في إطار قالب واحد متشابه (Rouviere, 2017, p. 527)، لأن الأصل في الاجتهاد القضائي الابتكار والمقدرة على تكييف التشريع طبقاً لمختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. كما إن كل قاضي يختلف ويتميز عن زملائه، حيث يمكنه وفي سياق سلطته التقديرية ووقائع الدعوى، أن يصدر حكماً مختلفاً عما ذهب وحكم به في قضية مشابهة سبق وحكم بها (الخطيب، 2019، صفحة 22)، لأن القاضي يجب أن يحتفظ بسلطته التقديرية واستقلاله، باعتباره المسؤول الأول والأخير للوصول إلى الحقيقة في النزاع المعروض عليه وفقاً للقانون.

2.3 آثار استخدام الذكاء الاصطناعي على الاجتهاد القضائي في المجال الإداري:

في سياق التطورات الحاصلة يقوم العلماء المختصون في مجال الذكاء الاصطناعي بتطوير برامج قادرة على التنبؤ بنتائج القضايا والمنازعات المعروضة على القضاء، ومن ثم تصدر الأحكام القضائية من مختلف المحاكم بمختلف مستوياتها، إلا أن هذا الاستخدام ينتج عنه العديد من الآثار أهمها:

في بعض الدول نجد أن الأحكام الصادرة عن طريق الذكاء الاصطناعي تكون مفتوحة وفي متناول الجمهور وبالجنان، فعلى سبيل المثال في فرنسا أكد المقرر رقم 28-4-2021 الصادر تنفيذاً للمادة 9 من المرسوم رقم 2020 - 797 المؤرخ في 29-6-2020م المتعلق بجعل القرارات متاحة للجمهور للأحكام القضائية والإدارية، الذي حدد ووضع جدولاً زمنياً لتنفيذ وفتح القرارات القضائية مع تحديد مواعيد للنشر يمتد ما بين 2021 و2025.

وقد تم إعداد قواعد المعلومات من أجل نشر القرارات وإسناده لمحكمة النقض الفرنسية، بالنسبة للقضاء العادي وللمجلس الدولة بالنسبة للقضاء الإداري، ولقد استعانت الهيئات القضائية العليا في الدولة بالذكاء الاصطناعي من أجل تلبية المتطلبات المشروعة لنشر قرارات العدالة.

إن اعتماد القضاء على طرق التقاضي الذكي، جعلها تطور وسائل تكنولوجية حديثة لاتخاذ قرارات قضائية بأسماء مستعارة، والتي تأتي في إطار تبسيط مهام القضاة وكتاب الضبط، وبالتالي نلاحظ أن الذكاء الاصطناعي يسمح باستقرار وبتقارب الاجتهاد القضائي.

ان كل هذه الاليات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي والمطبقة على الاجتهاد القضائي تدخل في سياق عملية ديمقراطية الاجتهاد القضائي، وهذا من خلال تطوير محرك البحث للولوج المفتوح في سبيل تحسين الأبحاث من خلال قواعد البيانات، وهو ما يؤدي طبعا إلى توسيع الحصول على المعلومة القضائية.

هناك من يرى ان الذكاء الاصطناعي والعدالة التنبؤية تساهم في تحسين وتطوير نوعية العدالة، حيث يجعل الذكاء الاصطناعي رجال القانون أكثر كفاءة وأكثر فعالية، على اعتبار أن العدالة التنبؤية لا تسيطر على القاضي بقدر ما تعطيه القدرة على البحث والتحليل والتكيف مع الواقع، بما يتناسب مع رغبته في الإبداع، وبالتالي هي لا تهدف إلى محو شخصية القاضي بقدر ما تسعى إلى صقل وتعزيز شخصيته (الخطيب، 2019، صفحة 28)

إن القدرة على تنبؤ القرارات تعزز التقارب وعدم الرسمية للاجتهاد القضائي، وهو ما يساعد على تحقيق وتدعيم الأمن القانوني (Korkikian, 2022).

إن التطورات التي عرفها التقاضي الذكي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الاجتهاد القضائي (Korkikian, 2022) بسبب ظهور شكل جديد من الاجتهاد القضائي، الامر الذي أدى الى إعادة النظر في التسلسل الهرمي الكلاسيكي للقرارات، بالإضافة الى عقلنة وترشيد تقييم الحقائق المتعلقة بالاجتهاد القضائي (Daumier, 2020, p. 277)

خاتمة:

ان استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على الخوارزميات في مجال التقاضي بصفة عامة والتقاضي الإداري بصفة خاصة، يعتبر كقيمة مضافة للقضاء والعدالة، حيث أصبح كأداة فعالة للعدالة التنبؤية الحديثة.

لقد ساعد استعمال القضاء لأدوات الذكاء الاصطناعي على حل النزاعات، وكأن القاضي نفسه هو الذي أصدر الحكم القضائي وهذا من خلال تحليل البيانات المتوفرة على أساس القرارات المقدمة سابقا، وتم تطبيق هذه الآلية من كلا النظامين اللاتيني والأنجلوسكسوني .

رغم أهمية الذكاء الاصطناعي إلا أنه ليس محصنا ضد التحيزات المختلفة، ولهذا يجب التمييز بين القرارات التي يمكن إسنادها إلى الخوارزمية والتي لا يمكن إسنادها له،

سمح استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي تبني نظام يسمى بنظام البيانات المفتوحة، حيث يمكن للجمهور الاطلاع عليه مجانا، وهذا حسب تجربة محكمة النقض ومجلس الدولة الفرنسيين.

لا يمكن ان يحل الذكاء الاصطناعي محل القضاة، إلا أنه يمكن أن يساعدهم في توفير الكثير من الجهد والوقت والفصل خاصة في القضايا البسيطة، والتركيز أكثر في القضايا المعقدة، وبالتالي أي حديث على أن التقاضي الذكي يستطيع أن يحل محل القاضي التقليدي، إنما هو أمر صعب نوعا ما في الوقت الحالي، لأن الخوارزمية ليست بديلا عن التفكير القانوني، بل هي طريقة جديدة من طرق التفكير القانوني.

التقاضي الذكي في مجال القضاء الإداري لا زال في مرحلة النشأة والتطور مثله مثل مجال التقاضي العادي في البلدان المتقدمة كفرنسا، أما في الجزائر فما زال تطبيق التقاضي الذكي في المجال الإداري حلما بعيدا.

بناء على هذه النتائج يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر القضائية من القضاة والمساعدين لاستخدام برامج الذكاء الاصطناعي
- ضرورة وضع وتطوير تشريعات مفصلة تتعلق بالتقاضي الذكي في القوانين الجزائرية، خاصة تلك التي تنظم القضاء الإداري، من بينها قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الأنظمة القضائية التي طبقت نظام الذكاء الاصطناعي، وإعداد الدراسات والبحوث، شرط أن تتوافق مع مبادئ وقواعد مجتمعا.
- ضرورة وضع استراتيجية واضحة تساعد على امتلاك قضاء ذكي.
- ضرورة التعامل مع مخاوف نظام التقاضي الذكي باعتبارها تحديات وليست عراقيل، وهذا في سبيل مواجهة تحديات التكنولوجيا والاستفادة منها قدر المستطاع.

المصادر والمراجع:

- الخطيب، م، (2019). ماي. (العدالة التنبؤية و العدالة القضائية (الفرص والتحديات)، دراسة نقضية معمقة في الموقف الأنكلوسكسوني واللاتيني . مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية)12، الأول.
- القبلي، ا، (2023). سبتمبر. (قراءة نقضية لأثر الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل القضائي، المحور الشهري: الذكاء الاصطناعي من المفهوم إلى الاشكالات القانونية Consulté le 2024. أوت 2024
- بوجمعة بتشيم. (2023). الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة، على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022 (الإصدار الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.
- فاطمة الزهراء الفاسي. (2023). المحاكم الإدارية للاستئناف في الجزائر، الأسس والآثار. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 09(01).
- فاطمة حسن أحمد بلال عبد العزيز. (يناير، 2023). الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر. رسالة ماجستير في القانون الخاص. قطر: جامعة قطر.
- مدوح ابراهيم، خ. (2007). التقاضي الالكتروني: الدعوة الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم. مصر: دار الفكر الجامعي.
- وردة حمزي، و فايزة دحموش. (نوفمبر، 2023). التقاضي الإداري الالكتروني في الجزائر. مجلة الاجتهاد القضائي، 15(02).



- Aguzzi, C. (2020). Le juge et l'intelligence artificielle: la perspective d'une justice rendue par la machine. Annuaire international de justio constitutionnelle(35).
- Benyekhlef, K., & Jie, Z. (2018). Intelligence artificielle et justice predictive, conflits de basse intensite de donnees massives. Les cahiers de propriete intellectuelle, 30(03).
- Chahine, L. (2018). Le droit isometrique, nouveau paradigme juridique ne de la justice predictive. revue archives de philosophie de droit.
- Charteethique europeenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systemes judiciaires et leur environnement adoptee par la CEPEJ. (2019, Decembre 03-04).
- Daumier, P. (2020, Mars). Une autre jurisprudence ? JCP G.
- Garapon, A. (2017, Janvier 09). Les enjeux de la justice predictive. La semaine juridique, edition generale(Hebdomadaire N 1-2).
- Korkikian, C. (2022, Mars 14). Récupéré sur www.blogpreducte.com.
- Rouviere, F. (2017). La justice predictive, version moderne de la boule de cristal. Revue trimestrielle de droit civil.